

وهي بحاجة للتخلص من الأمراض التي زرعت في جسدها ووعيتها. وأولها مرض التصنيف غير الواقعي وغير الحقيقي وغير المفيد للأجيال والاتجاهات والانتهاكات فإن فعلت يمكن أن يتجدد الرهان ليس بالادعاء وإنما بالفعل.

وإن ظل المزهو بنجاحه يواصل زهوه، والمفجوع بسقوطه يواصل فجيئته، فكل ما كان دافعاً للتجدد والتقدم سيكون حتماً عاملاً جديداً من عوامل العودة إلى الدوران في الحلقة المفرغة. أمل أن أكون مخطئاً، فعكس ذلك هو ما أتمناه رغم أن أحداً لا يدركه!!

## وثيقة رقم 7:

مقابلة مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) موسى أبو مرزوق حول المصالحة الوطنية، وصفقة تبادل الأسرى مع "إسرائيل"<sup>7</sup> [مقتطفات]

7 كانون الثاني/يناير 2010

أجرى المقابلة علي الصالح

(.....)

س: لننتقل إلى موضوع المصالحة.. هل هناك محاولات جادة من قبل الطرفين لتحقيقها؟ هناك اتهامات متبادلة.. فتح تقول إنها وقعت على ورقة المصالحة المصرية، وحماس تتحدث عن تغيير في النص وتطالب بتعديله.. بعبارة أخرى؛ الكرة ضائعة بين الطرفين.. أين المخرج؟

ج: نحن مطالبون بالتوقيع على ورقة تم حذف عبارات منها تم الاتفاق عليها.. كان على فتح أن تذكر الراعي المصري لهذا الاتفاق، بأننا اتفقنا على كذا وكذا ولا بد من الالتزام به، لا أن تسارع إلى التوقيع وهي تعلم أن هناك عبارات محذوفة وأن هناك نقاطاً جرى استبدالها. لا يمكن القبول بأن تتفق مع طرف على شيء ويأتي راعي الاتفاق ويغير في ما تم الاتفاق عليه. هذا شيء غير مقبول.. نحن لا نطالب بمعجزات إنما نطالب بالتوقيع على ما تم الاتفاق عليه.

س: لكن في آخر لقاء معه قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) إنه لم يجر تغيير أي حرف في الاتفاق وإنه وقع على الرغم من وجود العديد من التحفظات عليه..

ج: كالعادة.. أبو مازن يدي بتصرّيات في كثير من القضايا، وأنا لا أدري كيف تصدر عنه وهو في هذا المنصب وفي هذا السن. وسأضرب لك أكثر من مثال.. لم تكن هناك تحفظات على ما تم التوقيع عليه أو الاتفاق عليه سابقاً. ووافقت حماس وفتح على معظم الأوراق.. ووافقنا على الورقة المصرية التي قدمت في سبتمبر (أيلول الماضي) التي ضمت حلولاً وسطية في قضايا لم تكن نحن أو فتح نتفق معها مائة في المائة. لكن هذه الورقة المصرية أسقطت عدداً من النقاط التي جرى الاتفاق عليها خلال ثمانية أشهر من الحوار. على سبيل المثال عندما نتحدث عن الأجهزة الأمنية، يقول النص الأصلي بضرورة إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية، وفي النص الأخير أسقطت كلمة بناء وأصبح النص يقول: "إعادة.. وهيكلية". وهذا ليس الشيء الوحيد الذي يطرحه أبو مازن...

فكل يوم يأتي بجديد غير معقول.. فهو يقول إننا طالبنا رسمياً بالتجديد له وللمجلس التشريعي مدة عشر سنوات. ثم يتحفظ عن ذكر من تقدم بهذا الطلب. ونحن نتحدها أن يذكر اسم الشخص الذي تقدم بالطلب الرسمي. ومرة أخرى يتحدث عن اختباء قادة حماس في سيناء خوفاً من الحرب الإسرائيلية. هذا الخطاب الذي يرى في حماس العدو الأساسي وفي إسرائيل الحليف والصديق، بحاجة إلى إعادة حسابات عند أبو مازن.

س: برأيك، من المسؤول عن التغيير في الصياغة التي تتحدثون عنه؟

ج: طبعي أن هناك مسؤولية على راعي المصالحة (مصر) كما أن حركة فتح تتحمل جزءاً من المسؤولية. كان على فتح أن تدقق في الورقة وكان عليها أن لا توقع على ورقة جرى التغيير فيها.

س: أنتم وفتح اتفقتم على الموضوعات، فمن منكما نقل نص ما اتفقتما عليه إلى الجانب المصري؟

ج: الراعي المصري كان موجوداً في كل لقاءات الحوار، فهو الذي كان يراها، وهو الذي كان يسجل محاضر الاجتماعات.

س: والمخرج من هذا المأزق؟

ج: المخرج أن يتحمل كل طرف مسؤولياته، لا يعقل أن نتفق أنا وأنت على شيء ثم يأتي المضيف الراعي ويقدم ورقة مختلفة. هذا لا يعقل.

(.....)

س: ما دقة ما يقال عن وجود خلاف في الموقف بين قيادة حماس في قطاع غزة وقيادتها في دمشق..

وحسب كلام أبو مازن، فإن قيادة حماس في الداخل تريد إنهاء صفقة شاليط لأنها هي الطرف الذي يعاني، بينما قيادة دمشق المترفة تعارض ذلك؟

ج: إذا التقيت أبو مازن مرة أخرى فقل له: قل خيراً أو اصمت. فهذه العبارة تتكرر عند كل موقف سياسي، فيقال إن هناك خلافاً بين الداخل والخارج. يا سيدي لكل قول حقيقة وما حقيقة هذا القول.

س: وما رأيك في تهديد السلطة بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل بسبب عمليات تصفية كوادر

فتح الثلاثة في مدينة نابلس قبل أسبوعين ونصف الأسبوع؟

ج: لن تجرؤ السلطة على وقف التنسيق الأمني أو حتى وقف إجراءاتها الأمنية ضد المقاومين. هم مقيدون. تبين أثناء الحوار أن سبب عدم قدرتهم على اتخاذ قرار أو إجراء أي تغيير في الوضع الأمني في الضفة الغربية هو وجود أطراف أخرى.. أميركية وبريطانية. وكانوا يقولون بصراحة إنهم لا يستطيعون الوفاء بكل ما نتفق عليه. أما إذا شربوا من حليب السباع.. وهذا جيد لأن هذا مصلحة وطنية مطلقة، فإنه يجب وقف التنسيق.. لا يمكن أن يكون التنسيق الأمني على حساب شعبنا كما وضع في عملية إعدام 3 من كوادر فتح في مدينة نابلس.. السلطة تجردهم من سلاحهم لتأتي إسرائيل بعد يومين وتعدمهم أمام أطفالهم. أي نوع من التنسيق هذا؟ هل هناك في الدنيا من ينسق ضد شعبه وأبناء قومه ودينه؟ ما كان من المفروض أن يحصل مثل هذا التنسيق. ولا بد أن يتوقف.

س: لكنهم ملزمون بالاتفاق الأمني وفق الاتفاقات.. يعني خروج أو دخول أي مسؤول فلسطيني  
من فيهم أبو مازن يحتاج إلى تنسيق أمني مسبق مع الجانب الإسرائيلي..

ج: التنسيق أنواع.. هناك اتصالات أمنية بشأن تسهيلات أمنية. وهناك تنسيق أمني في مواجهة  
المقاومة وحفظ أمن إسرائيل وحفظ أمن المستوطنين. نحن نتحدث عن هذا الجانب من التنسيق  
الأمني، وليس التنسيق بشأن تسهيلات خروج أو دخول أبو مازن أو غيره.

## وثيقة رقم 8:

بيان الحركة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 حول  
الموقف المصري تجاه حصار غزة، والاعتداءات الإسرائيلية على القدس  
والمسجد الأقصى<sup>8</sup>

7 كانون الثاني/يناير 2010

هنا غزة:

نتساءل ويتساءل معنا الكثيرون لماذا تُدخل مصر نفسها إلى هذا الموقف الحرج والذي باتت  
لا تُحسد عليه، نسأل ويسأل كل مسلم وعربي وفلسطيني لماذا تضع مصر نفسها في صف الاحتلال  
الإسرائيلي، فحق غزة على كل مسلم وعلى كل عربي وعلى كل فلسطيني بل وعلى كل حر وكل إنسان  
في هذا الكون أن ينصرها حتى تكسر حصار الظلم عن نفسها وعن أهلها.

هنا القدس:

لا شك أن النوايا الإسرائيلية الخبيثة واللئيمة باتت مفضوحة تجاه القدس الشريف والأقصى  
المبارك فمسلسل الاستيطان مستمر وطرد الشرفاء والمناصرين للأقصى مستمر وكان آخرهم الأخ  
”أبو حمزة“ فواز حسن الناشط في مؤسسة الأقصى حيث تم إبعاده بأمر عسكري احتلالي لمدة  
سنة أشهر عن المسجد الأقصى المبارك.

للمؤسسة الاحتلالية نقول بكل صراحة ووضوح، افعلوا ما بدا لكم فسنتظّل المنصرين للقدس  
والأقصى فحقنا حتماً سيزهق باطلكم طال الزمان أو قصر.

هنا الداخل:

إننا أولاً نستنكر الهجمة المنفلتة على عضو الكنيست طلب الصانع بعد الاعتصام أمام حاجز إيرز  
فالمهاجمون هم من يحاصرون غزة وبالطبع لا يروقي لهم سماع صوت كل من ينادي بكسر الحصار،  
ونستنكر أيضاً البذات الرعناء والمنفلتة والمردودة إلى عنق صاحبها التي سمح لنفسه الصحفي  
المدعو ”دان مرجليت“ أن يسمعها لعضو الكنيست د. جمال زحالقة وذلك لنفس السبب وهو  
مناهضتنا نحن أهل الداخل للحصار الاحتلالي المجرم على أهلنا في غزة.

نحن في الحركة الإسلامية وكما يعلم الجميع لسنا مع دخول الكنيست الإسرائيلي نهائياً، ولكننا  
في نفس الوقت ضد اقتراح حزب ”يسرائيل بيتينو“ الذي يطالب أعضاء الكنيست العرب بأداء يمين

